الأمم المتحدة S/2010/675

مجلس الأمن

Distr.: General
30 December 2010
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الصومال

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملاً بالبيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/30) وقرار مجلس الأمن ١٨٧٢ (٢٠٠٩)، ووفقاً لما هو محدَّد في الفقرة ٢٠ من القرار ١٩١٠ (٢٠١٠) التي طلب فيها المجلس مني أن أقدم تقريراً عن جميع جوانب القرار كل أربعة أشهر. ويعرض هذا التقرير معلومات مستكملة بشأن التطورات الرئيسية في الصومال منذ تقريري المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ (S/2010/447) ويقيِّم الحالة السياسية والأمنية وحالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية، فضلاً عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة للصومال. كما يغطي التقرير الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بالإضافة إلى التطورات في أنشطة مكافحة القرصنة.

ثانيا – التطورات الرئيسية في الصومال

ألف – التطورات السياسية

٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سادت خلافات خطيرة بين الرئيس، شيخ شريف شيخ أحمد ورئيس الوزراء السابق، عمر عبد الرشيد علي شارماركي، بشأن إدارة الفترة الانتقالية عموماً، وأداء الحكومة وعملية وضع الدستور على وجه الخصوص. ونتيجةً لهذه التوترات، قدَّم رئيس الوزراء استقالته في ٢١ أيلول/سبتمبر.

٣ – وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن الرئيس شريف عن تعيين محمد عبد الله محمد رئيساً جديداً لوزراء الصومال. وأعقب ذلك خلاف بين الرئيس الصومالي وحسن شريف، رئيس البرلمان، بشأن طريقة الموافقة على تعيين رئيس الوزراء المعين. ففي حين كان الرئيس

الرجاء إعادة استعمال الورق

يجبِّذ إجراء تصويت علني، فإن رئيس البرلمان أصرَّ على الاقتراع السري، على أساس التفسيرات المختلفة للنظام الداخلي للبرلمان.

٤ - وأجرى ممثلي الخاص زيارة إلى مقديشو في مناسبات عدة سعياً إلى نزع فتيل هذه التوترات. كما وجَّه رسالة موحَّدة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنيَّة بالتنمية والمجتمع الدولي ككل لحثِّ القادة الصوماليين على حل خلافاتهم وإفساح المجال أمام تشكيل حكومة. وفي أعقاب الوساطة التي أجراها ممثلي الخاص والشركاء الإقليميون، أقرَّ البرلمان تعيين محمد عبد الله محمد رئيساً للوزراء في ٣١ تشرين الثاني/نوفمبر عن طريق ''تصويت علني''.

٥ - وفي زيارة متابعة إلى مقديشو في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، التقى ممثلي الخاص الرئيس الصومالي ورئيس البرلمان ورئيس الوزراء الجديد لمناقشة تشكيل الحكومة الجديدة وتنفيذ المهام الانتقالية المتبقية ووضع خريطة طريق سياسية واضحة، ولا سيما فيما يتعلق بمبادرتَي المصالحة والتوعية وإتمام عملية لوضع الدستور تشمل جميع الأطراف.

٦ - وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، اقترح رئيس الوزراء عبد الله محمد حكومة مصغَّرة تتألف من ١٨ وزيراً، بينهم وزيرة واحدة، وأغلبهم من الشتات. وأقرَّ البرلمان تشكيلة الحكومة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وذكر رئيس الوزراء أنه سيركِّز، على سبيل الأولوية، على عملية وضع الدستور والتواصل مع جماعات المعارضة المسلحة عن طريق الحوار. وفي وقت لاحق، أصدر رئيس الوزراء مشروع خريطة طريق سياسية استجابةً لطلب تقدم به فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال في مدريد، مع تحديد رؤية حكومته بشأن إدارة الفترة الانتقالية المقرر انتهاؤها في آب/أغسطس ٢٠١١. ويشمل المشروع إنشاء آليات رقابة ومساءلة للحكومة الاتحادية الانتقالية، ومراجعة حسابات الخدمة المدنية الصومالية، وإنشاء لجنة مؤلفة من شخصيات صومالية تحظى باحترام كبير لإسداء المشورة بشأن إدارة النظام السياسي عقب الفترة الانتقالية، في إطار العملية الدستورية وتعزيز المؤسسات الأمنية. وجرى التشاور مع ممثلي الخاص وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن خريطة الطريق في ٧ كانون الأول/ديسمبر.

٧ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، أعلن تنظيم أهل السنة والجماعة عن انهيار المحادثات مع الحكومة الاتحادية الانتقالية، وعن قراره بعدم المشاركة في الحكومة الجديدة. وفي وقت لاحق، صرَّح الرئيس شريف بأن حكومته ستواصل التزامها بالاتفاق القائم مع أهل السنة والجماعة، داعياً التنظيم المذكور إلى القيام بالمثل. وعلى الرغم من بعض الخلافات الداخلية

فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق، لم ينسحب أهل السنة والجماعة من الحكومة، وقد عُين اثنان من أعضاء هذا التنظيم في الحكومة الجديدة.

٨ - وفي ''أرض الصومال''، مدَّد مجلس الأعيان ولاية مجلس النواب لمدة عامين وثمانية أشهر وولاية المجالس المحلية لمدة عام ونصف العام في أعقاب الانتخابات الناجحة التي نُظمت في حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٩ - وفي أواخر أيلول/سبتمبر، أعلنت الولايات المتحدة عن نهج ذي مسارين للصومال يرمي إلى تعزيز العلاقات مع ''أرض الصومال'' ومنطقة ''بونتلاند'' للتصدي للخطر المتنامي الذي يفرضه المتطرفون من جنوب وسط الصومال. ورحَّبت منطقتا الحكم الذاتي كلتاهما بالإعلان وكثَّفتا التعاون لمواجهة تهديدات المتطرفين وحل المنازعات الإقليمية ودياً بشأن منطقة سول وسناج.

باء - الحالة الأمنية

١٠ - في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أحبطت قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال محاولة لشن هجوم انتحاري على قاعدتها في المطار الدولي بمقديشو. وخلال الأسابيع الأخيرة، وعلى الرغم من استمرار الهجمات التي تشنها قوات المتمردين، أحرزت الحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات البعثة بعض المكاسب الإقليمية في مقديشو. وفي وسط الصومال، تعتمد الحكومة الاتحادية الانتقالية على تحالفها مع تنظيم أهل السنة والجماعة للسيطرة على مناطق هيران وغالغودود وموذوغ. بيد أن الحالة الأمنية في جنوب ووسط الصومال ظلَّت هشة بوجه عام ولم يكن في المستطاع التنبؤ بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أدى إلى وقف معظم الأنشطة الإنسانية في جنوب الصومال، فيما اقتصرت العمليات الإنسانية في مقديشو على الأنشطة الحيوية لإنقاذ الحياة.

١١ - ومنذ منتصف تشرين الأول/أكتوبر، هدَّد القتال الذي كان دائراً بين الميليشيا الموالية للحكومة الاتحادية الانتقالية وحركة الشباب حول بولا حاوا، وهي بلدة استراتيجية بالقرب من الحدود الكينية والإثيوبية، بالامتداد إلى كينيا، وتسبَّب في اضطرابات كبيرة في الظروف المعيشية، ولا سيما بالنسبة للسكان المقيمين في الجانب الصومالي للحدود. وما زالت نتائج عملية الدمج بين عناصر حركة الشباب وجماعة حزب الإسلام، التي أُفيد عنها في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، غير معروفة.

١٢ - وعلى الرغم من التدابير الأمنية التي اتخذتها سلطات ''بونتلاند''، فإن ثمة إشارات توحي بأن حركة الشباب والجماعات المتمردة الأخرى ما زالت تنشط في المنطقة، في حين تبقى المسائل المرتبطة بالانتماء العشائري وعدم انتظام دفع الرواتب وراء إضعاف ولاء قوات الأمن المحلية.

١٣ - وفي ''أرض الصومال''، شهدت الحالة الأمنية بعض التحسن، وتم نتيجةً لذلك تخفيف مستوى التدابير الأمنية المتخذة في بعض المناطق والانتقال إلى المرحلة الأمنية الثالثة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وفي الوقت نفسه، ما زالت إمكانية وصول أفراد الأمم المتحدة إلى منطقتي سول وسناج المتنازع عليهما محدودة.

جيم - القرصنة

١٤ - في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، قدَّمتُ تقريري المتعلق بالقرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال عملاً بالقرار ١٨٩٧ (٢٠٠٩) (S/2010/556). وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٩٥٠ (٢٠١٠) الذي جدَّد لمدة ١٢ شهراً الإذن للدول والمنظمات الإقليمية التي تتعاون مع الحكومة الاتحادية الانتقالية بمكافحة القرصنة في البحر قبالة سواحل الصومال.

١٥ - ومع ظهور الرياح الموسمية، كثَّف القراصنة هجماتهم على السفن في البحر. وفي حين أن فعالية عمليات تعطيل الهجمات البحرية قد تعززت، وأُلقي القبض على عدد متزايد من القراصنة وجرت محاكمتهم، على نحو ما ذُكر في تقريري المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٩٧ (٢٠٠٩) (S/2010/556)، فإن مستوى العنف الذي يستخدمه القراصنة وقدرتهم على بلوغ أهدافهم قد تزايدا أيضاً. وتشير التقارير الواردة من المنظمة البحرية الدولية إلى أنه بحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، كان يُحتجز ٥١٩ شخصاً و ٢٢ سفينة كرهائن في الصومال.

١٦ - واعتمد المؤتمر الوزاري الإقليمي الثاني المعني بالقرصنة، المعقود في موريشيوس في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، استراتيجية إقليمية وخطة عمل إقليمية متجددة تنص على وضع إطار إقليمي لمنع ومكافحة القرصنة وتعزيز الأمن البحري.

١٧ - وفي إطار تنفيذ مدونة قواعد سلوك جيبوتي، عقدت المنظمة البحرية الدولية في تشرين الثاني/نوفمبر اجتماعاً دون إقليمي لإبرام اتفاقات بشأن إنشاء مركز وشبكة صنعاء لتبادل المعلومات. وإلى جانب مركز تبادل المعلومات في ممباسا، بكينيا، ودار السلام، بجمهورية تنزانيا المتحدة، سيسهِّل مركز صنعاء الاتصال المرتبط بمكافحة القرصنة بين الدول

الواقعة في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن والأطراف الموقّعة على مدونة قواعد سلوك جيبوتي، بما في ذلك الصومال.

١٨ - وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن فريق الاتصال المعني بالقرصنة في البحر قبالة سواحل الصومال، في أعقاب اجتماعه العام السابع، عن عزمه عقد اجتماع خبراء مخصص للنظر في الجوانب المالية للقرصنة قبل عقد الاجتماع العام المقبل، واتفق على أن خليج عدن ينبغي أن يظل محور التركيز الرئيسي للعمليات الدولية. كما رحب فريق الاتصال بالجهد الذي تبذله الأمم المتحدة لتنشيط فريق الاتصال الصومالي المعني بمكافحة القرصنة، المعروف أيضاً بـ ''عملية كمبالا''.

١٩ - وتبيَّن أن الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة في البحر قبالة سواحل الصومال يشكل أداة مفيدة لدعم مبادرات مكافحة القرصنة. وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، كان الصندوق الاستئماني قد دعم سبعة مشاريع في مجالات دعم المحاكمات والاتصالات تبلغ قيمتها الإجمالية مليونين و ٤٠٠ ألف دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٢٠ - وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، حث مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مجلس الأمن على تناول مسألة القرصنة في البحر قبالة سواحل الصومال على نحو شامل للتصدي بفعالية للأسباب الكامنة وراءها وللتهديدات الأخرى التي لا تقلّ خطورة والتي تؤثر على مصدر رزق الشعب الصومالي وراحته، ولا سيما صيد الأسماك غير المشروع ورمي المواد السامة والنفايات في البحر قبالة سواحل الصومال.

٢١ - والتقى جاك لانغ، مستشاري الخاص المعني بالمسائل القانونية المتعلقة بالقرصنة في البحر قبالة سواحل الصومال، منذ توليه مهامه في ٢٥ آب/أغسطس، مجموعة واسعة من الجهات المعنية، ومنها جهات في المنطقة، بغية تحديد الخطوات الإضافية التي يمكن اتخاذها لتحقيق نتائج ملموسة والحفاظ عليها في ملاحقة مرتكبي أعمال القرصنة. وإني أتطلع إلى تلقي توصيات السيد لانغ في ختام ولايته.

دال - الحالة الإنسانية

٢٢ - سُجّل تحسن ملحوظ وإنْ كان هشا في الحالة الإنسانية في الصومال مرده هطول أمطار غزيرة خلال موسمين، وما نتج عن ذلك، من ارتفاع كبير جداً في كمية المحاصيل. إلا أن الجفاف وتزايد حدة النزاع الذي اندلع بموازاة مع ذلك في آب/أغسطس وازداد سوءاً حتى نهاية العام، يهددان هذا التحسن الطفيف.

٢٣ - وقد دلّت آخر استنتاجات تقييم الفترة بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ الذي أجرته وحدة الأمم المتحدة لتحليل الأمن الغذائي والتغذية، على أن نحو مليونَين من الصوماليين هم بحاجة إلى المساعدة. ويمثل ذلك انخفاضا نسبته ٢٥ في المائة في عام ٢٠١٠ يعود إلى اجتماع عاملَين هما وفرة المحصول وإعمال نظام أدق لتوثيق المشردين داخليا. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا زيادة في إنتاج الحبوب، الذي يعد أكبر إنتاج يُسجّل في الصومال منذ ١٥ عاما، وتحسن الظروف في قطاع الثروة الحيوانية. وعلى الرغم من ذلك المحصول الجيد، لا يزال ٢٧ في المائة من السكان يواجهون أزمة إنسانية.

٢٤ - وانخفض معدل الإصابة بسوء التغذية في صفوف الأطفال على الصعيد الوطني إلى ٢٣٠ ٠٠٠ طفل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويتركز نحو ٩٠ في المائة من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية في المناطق الوسطى الجنوبية، حيث يمثل إيصال المساعدات الإنسانية إليهم أكبر التحديات وإنْ كانت منطقة بوساسو تعاني من أعلى معدلات الإصابة بسوء التغذية في البلد.

٢٥ - وقد تزايد عدد المشردين والجرحى من المدنيين بسبب النزاع، حيث شُرّد أكثر من ٤٤ ٠٠٠ شخص خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٠، فيما شُرّد ٦٥ ٠٠٠ آخرين في الربع الأخير منه. ومن أصل عدد المشردين من مقديشو في الفترة بين آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر البالغ ٥٤ ٠٠٠ شخص، فرّ ٣٢ ٠٠٠ فرد من المدينة في حين انتقل ٢٢ ٠٠٠ شخص إلى مناطق أكثر هدوءا نسبيا من المدينة نفسها. وأسفرت الاشتباكات التي اندلعت في نهاية تشرين الأول/أكتوبر بين حركة الشباب والقوات الموالية للحكومة عن تشريد آلاف الأشخاص من منطقة بيليت هاوو، الذين عبر عدد كبير منهم الحدود منها إلى كينيا.

٢٦ - وفي غضون ذلك، أتاح تحسين عملية رسم الخرائط التي نفذتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تنقيح العدد الإجمالي للمشردين داخلياً في الصومال ليصبح ١,٤٦ مليون شخص بعد أن كان ١,٤١ مليون شخص. وتأخذ تلك الأرقام في الحسبان البيانات التي لم تكن متوافرة في السابق عن مستوطنات المشردين في المناطق المحيطة بمقديشو. فقد ارتفع العدد المقدر للمشردين داخليا في ممر أفغوي إلى ٤١٠ ٠٠٠ شخص من أصل ٣٦٦ ٠٠٠ شخص. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل في أفغوي طرد المشردين داخليا من المواقع المملوكة ملكية خاصة، حيث إن مالكي الأراضي يحققون من استغلالهم تلك الأراضي للأغراض التجارية أكثر مما يدرّ عليهم الإيجار الذي يحصّلونه من المشردين داخليا. وعلى نطاق أضيق بكثير من ذلك، وردت أنباء عن قيام تنظيم حزب الإسلام بطرد المشردين داخليا قسرا من مواقع في أفغوي لاستخدامها في أغراض عسكرية.

٢٧ - وفي مقديشو، لا يزال عدد الخسائر البشرية من المدنيين في تزايد مستمر. ففي الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر، وردت تقارير عن سقوط زهاء ١ ٦٠٠ من الخسائر البشرية بسبب استخدام أسلحة، بما في ذلك ١٢٧ طفلا دون سن الخامسة في مقديشو. وبسبب النزاع الدائر حاليا في مقديشو وجنوب ووسط الصومال، لا يزال العاملون في مجال الصحة يواجهون عراقيل تعطل قيامهم بتقديم الخدمات الصحية الأساسية. ففي ٢٢ آب/أغسطس، تعرض موظف فني وطني تابع للأمم المتحدة، في مقديشو، لإطلاق رصاصة طائشة أثناء قيامه بواجبه أدت إلى وفاته.

٢٨ - وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بلغ مستوى التمويل استجابة لعملية النداءات الموحدة ما نسبته ٦٢ في المائة، بعد أن تلقت العملية ٣٦٧ مليون دولار من المبلغ المطلوب وهو ٥٩٦ مليون دولار. ومع ذلك لم يبلغ تمويل القطاعات البالغة الأهمية لإنقاذ الحياة مثل المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والتغذية بعدُ نسبة ٥٠ في المائة. وفي غضون ذلك، انطلقت عملية النداء الموحد لعام ٢٠١١ من أجل الصومال في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، باحتياجات إجمالية قدرها ٥٣٢ مليون دولار.

هاء - حقوق الإنسان وحماية المدنيين

٢٩ - لم يُسجّل أي تحسن في حالة حقوق الإنسان في جنوب ووسط الصومال خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد تواصل وقوع أعداد كبيرة من الخسائر البشرية في صفوف المدنيين بسبب الاقتتال في المناطق المأهولة بالسكان المدنيين في مقديشو وأجزاء من المنطقة الوسطى. وأفادت المستشفيات أنها بلغت أقصى طاقاتها الاستيعابية، بل إنها تواجه أحياناً صعوبات في التعامل مع تدفق أعداد الجرحى بسبب القصف وتبادل إطلاق النار. وسجلت قاعدة بيانات مجموعة الحماية التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات مقتل أكثر من ١ ٠٠٠ شخص منذ كانون الثاني/يناير في مقديشو. وبات قيام جميع الأطراف بتوفير الحماية للمدنيين محور المحادثات على نحو متزايد. فقد التزمت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والاتحاد الأفريقي باتخاذ التدابير اللازمة لمنع سقوط خسائر بشرية في صفوف المدنيين وبأن يجريا في دورة استثنائية يعقدها مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر بشأن الصومال وفي اجتماعات مع مسؤولي الأمم المتحدة، تحقيقات في الادعاءات الموجهة ضد القوات.

٣٠ - وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، قامت حركة الشباب بإعدام فتاتين في سن المراهقة قيل إن عمرهما كان يبلغ ١٥ و ١٨ عاما، علنا في بلدة بلدوين. وقد وجهت الحركة إليهما تهمة التجسس وحرمتهما المحاكمة وفق الأصول القانونية، الأمر الذي يعد انتهاكا للمعايير الدولية والإقليمية بشأن حقوق الإنسان. ومن الحالات الأخرى المبلَّغ عنها لضروب المعاملة

القاسية واللاإنسانية والمهينة قطع أيدي أربعة أشخاص على الأقل اتُّهموا بالسرقة، وعدة حالات جلد تتعلق بادعاء تورط المتهمين فيها في قضايا سرقة أو عدم الانصياع لقواعد السلوك التي تفرضها حركة الشباب.

٣١ - ظلت الهيئات الصومالية المدافعة عن حقوق الإنسان تواجه قيودا وتحديات وتهديدات جسيمة تحول دون قيامها بأعمالها. وقد اتفقت تلك الهيئات من جنوب ووسط الصومال في اجتماع عقدته في أيلول/سبتمبر على تشكيل ائتلاف وطني وبدأت تحديد الثغرات والاحتياجات المتعلقة ببناء قدراتها.

٣٢ - وتواصل فرض قيود مشددة على وسائط الإعلام في المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب وتنظيم حزب الإسلام. ففي أيلول/سبتمبر، سيطرت حركة الشباب على محطة القرن الأفريقي الإذاعية وتنظيم حزب الإسلام على هيئة البث العالمية المستقلتين في مقديشو. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصل توجيه تهديدات متعددة ضد المراسلين والصحفيين في جنوب ووسط الصومال، الأمر الذي حمل البعض على الفرار من المنطقتين.

٣٣ - ولم ينقطع ورود إفادات المشردين داخليا واللاجئين الفارين من جنوب الصومال بحدوث انتهاكات بحقهم شملت الضرب والاغتصاب وسلب الممتلكات قبل أن يبلغوا المناطق الآمنة، على يد عناصر الميليشيات التي تدير مراكز التفتيش. وألقت الزيارة التي قامت بها نائبة المفوضة السامية لحقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر والزيارة التي قامت بها الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والتراع المسلح في تشرين الثاني/نوفمبر إلى مستوطنات المشردين داخليا، الضوء على استمرار الحاجة الملحة إلى دعم تقديم الخدمات الأساسية دعما موسعا والحاجة إلى معالجة الشواغل المتعلقة بالحماية. وكانت التهديدات بترحيل المشردين داخليا من بوساسو إلى أماكن أخرى من دواعي قلقهم البالغ أيضا.

٣٤ - ويظل جمع البيانات عن العنف الجنسي تحديا ماثلا مرده أساسا إلى نقص الإبلاغ عن وقوعه. ويتواتر ارتكاب الاغتصاب الجماعي الذي يعد ظاهرة جديدة نسبيا في الصومال، في أماكن منها ''بونتلاند'' و''أرض الصومال''، حيث تقع حالات عديدة منه داخل مستوطنات المشردين داخليا. وتشير التقييمات التي أُجريت في هذا العام إلى أن أكثر الفئات العمرية من الناجين من العنف الجنسي التي يتم تسجيلها في أكثر الأحيان تتراوح أعمارها ما بين ١٣ و ٢٤ عاما. وتبين أن النساء المُعيلات لأسر معيشية والنساء والفتيات ذوات الإعاقة والقاصرات غير المصحوبات أكثر تلك الفئات تعرضا للخطر.

٣٥ - ويتواصل ورود تقارير عن الإعادة القسرية إلى مقديشو من المملكة العربية السعودية، على الرغم من الدعوات التي وجهها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وقد تزايد عدد الحالات الموثقة لتلك الإعادة في عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩، حيث تجاوز عدد من أعيدوا ما يقدر بـ ٠٠٠ ٤ شخص في الفترة من تموز/يوليه إلى تشرين الأول/أكتوبر. وفي مطلع تشرين الثاني/نوفمبر، وجه المفوض السامي نداءً عاجلا إلى السلطات الكينية حثها فيه على أن توقف فورا عمليات إعادة الصوماليين قسرا من مخيم ماندیرا للاجئين بعد أن أمرت السلطات المحلية الكينية أكثر من ٠٠٠ ٨ لاجئ بأن يعودوا أدراجهم إلى الصومال. ويوجد أولئك اللاجئون في الوقت الراهن، وغالبيتهم من النساء والأطفال أساسا، في منطقة حرام تقع على الحدود بين كينيا والصومال، حيث لا يحصلون إلا على القليل من المساعدة من السكان المحليين ومجتمع المساعدة الإنسانية.

٣٦ - وفي أيلول/سبتمبر، حضر نائب رئيس وزراء الصومال دورة مجلس حقوق الإنسان الاستثنائية بشأن الصومال حيث أعرب فيها عن التزامه بالمشاركة في عملية الاستعراض الدوري الشامل التي يضطلع بها المجلس. وأعربت إدارة ''بونتلاند'' عن رغبتها في التعاون مع الحكومة الاتحادية الانتقالية فيما يتعلق بإعداد تقريرها عن الاستعراض الدوري الشامل. وقبل انعقاد دورة مجلس حقوق الإنسان بشأن الصومال، قام نائب المفوضة السامية لحقوق الإنسان بزيارة إلى الصومال لأول مرة. وفي غضون ذلك، أُعلن في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر عن صدور القانون المنشئ للجنة حقوق الإنسان في ''أرض الصومال''.

واو - حماية الأطفال

٣٧ - لا يزال تجنيد الأطفال واستخدامهم في المشاركة المباشرة في القتال في جنوب ووسط الصومال مثار قلق كبير. فثمة تقارير ترد باستمرار من الشركاء في الميدان عن قيام حركة الشباب بتجنيد الأطفال قسرا على نطاق واسع، حيث يقدر عدد الأطفال الذي يتلقون التدريب حاليا في مخيمات جنوب الصومال بـ ٠٠٠ ٢ طفل. وكان ثمة أيضا عدد قليل من الحالات المبلَّغ عنها من الأطفال الذين ألقت القوات الحكومية/قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال القبض عليهم، فضلا عن حالات الأطفال المنشقين.

٣٨ - وقد قامت ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والتراع المسلح، راديكا كوماراسوامي، بزيارة إلى كل من الصومال وكينيا في تشرين الثاني/نوفمبر لتقييم مدى التقدم المحرز في تنفيذ قرارَي مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩). وخلال تلك الزيارة، أجرت السيدة كوماراسوامي محادثات مع الحكومة الاتحادية الانتقالية والسلطات الإقليمية في ''أرض الصومال'' وفي ''بونتلاند''، وأفراد هيئات الأمم المتحدة المتواجدة في الميدان،

فضلا عن شركاء رئيسيين في مجال الحماية. والتزم رئيس الوزراء بأن يعين جهة تنسيق رفيعة المستوى للعمل مع الأمم المتحدة على وضع خطة عمل لمعالجة قضية تجنيد الأطفال. ووافق قائد قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، في المقابل، على عرض قدمته الأمم المتحدة يقضي بدعم وضع إجراءات التشغيل الموحدة بشأن ترتيبات تسليم الأطفال المنشقين والمعتقلين وتوفير الرعاية لهم.

٣٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفادت تقارير بمقتل ٢٧ طفلا وتشويه ٦٨ آخرين، معظمهم في مقديشو، نتيجة للقتال. وأُفيد بوقوع إحدى عشرة حالة اغتصاب وعنف جنسي بحق أطفال على يد أطراف النزاع في جنوب ووسط الصومال.

ثالثا - تعبئة الموارد

٤٠ - يواصل ممثلي الخاص العمل مع المجتمع الدولي على تعبئة الموارد للحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ومنذ تقريري السابق، زادت المدفوعات وفاء لتعهدات بروكسل إلى ١٥٠ مليون دولار، بفضل تبرع إضافي قدره ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من حكومة تركيا لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٤١ - ووافق الاتحاد الأوروبي على مواصلة تقديم الدعم المالي إلى البعثة للفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ووفقا للاتفاق الحالي، سيقدم الاتحاد الأوروبي مبلغا إضافيا قدره ٤٧ مليون يورو إلى الاتحاد الأفريقي، وبذلك يصل مجموع المبالغ المخصصة للبعثة إلى ١٤٢ مليون يورو منذ عام ٢٠٠٧. وتغطي هذه الاعتمادات تكاليف الموظفين وتكاليف التشغيل الجارية.

رابعا - أنشطة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي

ألف - الدعم الدولي

٤٢ - في ٢٣ أيلول/سبتمبر، دعوت، على هامش الجمعية العامة، إلى عقد قمة مصغرة بشأن الصومال لتنشيط الدعم الدولي وتعبئة الموارد للحكومة الاتحادية الانتقالية وللبعثة. وحدد الرئيس شريف ملامح التحديات الأمنية الرئيسية التي تواجهها حكومته، وعرض قائمة بالإجراءات التي تعتزم حكومته اتخاذها، والتي شملت إصدار دستور وتعزيز الوحدة الوطنية. ودعا الرئيس إلى مزيد من المعونات الإنسانية والدعم لمواجهة القرصنة عن طريق تطوير قواتها الأمنية وتدريب حرس السواحل.

٤٣ - وعقد فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال اجتماعه الثامن عشر في مدريد، في يومي ٢٧ و ٢٨ أيلول/سبتمبر. واشترك ممثلي الخاص في رئاسة الاجتماع مع ممثلي النرويج والولايات المتحدة الأمريكية. وافتتح الرئيس شريف الاجتماع، إلى جانب وزير الخارجية والتعاون الإسباني. ودعا الاجتماع من بين جملة أمور الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى وضع خريطة طريق، خلال ٦٠ يوما، تحدد ملامح إدارة الفترة الانتقالية المتبقية؛ ودعا المؤسسات الاتحادية الانتقالية إلى تكثيف الجهود لإنجاز المهام الانتقالية قبل ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١١؛ ودعا الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى زيادة جهود التوعية والمصالحة مع الجماعات والكيانات التي ما زالت خارج إطار عملية جيبوتي للسلام.

٤٤ - وفي بيان صحفي صادر في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن جيان بينغ، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، تعيين جيري جون رولينغز ممثلا ساميا للاتحاد الأفريقي للصومال. وجاء هذا التعيين متابعة للقرار المتخذ بشأن تقرير مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عن أنشطته وعن حالة السلام والأمن في أفريقيا، الذي اعتمده مؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقد في كمبالا في تموز/يوليه ٢٠١٠. وتتمثل ولاية السيد رولينغز في تعبئة الدعم لتعزيز السلام والمصالحة في الصومال وإثارة مزيد من الاهتمام لدى المجتمع الدولي.

٤٥ - ونظر مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في اجتماعه المنعقد يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، في الحالة في الصومال، حيث دعا إلى الإسراع بتشكيل حكومة جديدة؛ ووضع خريطة طريق لإدارة الفترة الانتقالية المتبقية؛ وإنجاز المهام الانتقالية المتبقية، ومن بينها وضع الدستور. ودعا المجلس الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى أن تعتمد على وجه السرعة مشروع الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار وتوصيات التقرير المتعلق بتقييم القطاع الأمني. وطلبت أيضا من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، عن طريق ممثله الخاص للصومال، أن يوسع نطاق المشاورات مع ''أرض الصومال'' و ''بونتلاند''، في إطار الجهود العامة لتعزيز الاستقرار في هاتين المنطقتين ودعم السلام والمصالحة في الصومال بأكمله.

٤٦ - وفي الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عُقد مؤتمر برعاية الاتحاد الأفريقي في بوجومبورا، لمناقشة دعم الاتحاد الأفريقي لتنفيذ عملية جيبوتي للسلام. ودعا الاجتماع الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى مواصلة جهودها لتحقيق المصالحة وإعطاء الأولوية للانتهاء من وضع الدستور، وأهاب بالمجتمع الدولي تزويد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والحكومة الاتحادية الانتقالية بموارد كافية يمكن التنبؤ بها.

باء – عملية وضع الدستور

٤٧ – واصلت الأمم المتحدة تقديم الدعم لجهود الصومال لصياغة دستور جديد. وعقب الشروع رسميا في مشاورات شعبية واسعة النطاق بشأن مشروع الدستور في آب/أغسطس، طلب الرئيس شريف تعليق تلك العملية لحين قيامه بتعيين المجلس الاستشاري الوطني لاستعراض ذلك المشروع. وعُين المجلس الاستشاري المؤلف من ١٦ خبيراً صومالياً مستقلاً في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، وسيعمل مع الأمم المتحدة واللجنة الاتحادية المستقلة للدستور. ونظرا لاقتراب نهاية الفترة الانتقالية، فإن ممثلي الخاص ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وفريق الأمم المتحدة القطري يشاركون في الجهود المبذولة لتيسير عملية تشاور حقيقية وواسعة النطاق للانتهاء من عملية وضع الدستور.

٤٨ – وفي هذا الصدد، نظمت الأمم المتحدة حلقة عمل للتخطيط الاستراتيجي المشترك في نيروبي في تشرين الثاني/نوفمبر، شارك فيها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة الاتحادية المستقلة للدستور. وهدفت حلقة العمل إلى صياغة رؤية مشتركة فيما بين الجهات الفاعلة الرئيسية بشأن سبيل المضي قدما لعملية وضع الدستور، وشمل ذلك وضع خطة عمل مشتركة لأنشطة الدعم التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٩ – ومن المتوقع أن يُسترشد في حل المسائل موضع الخلاف، مثل نظام الحكم (جمهوري أو برلماني)، والنظام الاتحادي، والمساواة بين الجنسين في السياق الصومالي، ووضع مقديشو كعاصمة للصومال، وتفسير وتطبيق الشريعة، وطبيعة قوات الأمن الوطنية، بالمشاورات الشعبية.

٥٠ – وبدعم من الخبراء الدستوريين في حقوق المرأة في الإسلام، نظمت الأمم المتحدة حلقة عمل موضوعها ”مراجعة النواحي الجنسانية في مشروع الدستور“. وبرئاسة وزيرة الشؤون الجنسانية ورعاية الأسرة في الصومال، عقد أعضاء اللجنة الاتحادية المستقلة للدستور، وبرلمانيون، وممثلو منظمات المرأة من ”بونتلاند“ و ”أرض الصومال“ والجنوب الأوسط للصومال، اجتماعا في نيروبي لاستعراض مشروع الدستور من منظور جنساني. وتم الاتفاق على سلسلة من التوصيات الرامية إلى كفالة الحقوق الاجتماعية والسياسية للمرأة، وقدمت إلى اللجنة الاتحادية المستقلة للدستور لإدماجها ضمن الصيغة النهائية للدستور.

جيم – الأنشطة الأخرى

٥١ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم البرنامج الإنمائي دورات تدريبية لـ ٨٦ طالبا من ''أرض الصومال'' و ''بونتلاند'' لتحسين قدراتهم على إدارة الشؤون المالية العامة. ودعمت الأمم المتحدة ''أرض الصومال'' في إقامة لجنة الإصلاح العام المشتركة بين الوزارات، والتي أنشأتها سلطات ''أرض الصومال'' في أيلول/سبتمبر. ودعمت أيضا الجهود التي بذلتها لجنة الخدمة المدنية لإقرار المستويات الحالية للموارد البشرية في كل وزارة في ''أرض الصومال'' ولتحديد الاحتياجات من الموظفين لتلك المؤسسات. وتعاونت الأمم المتحدة أيضا مع وزارتي التجارة في ''بونتلاند'' و ''أرض الصومال'' لإنشاء وحدات لتسير توافر بيئة مواتية للاستثمار الأجنبي، وصياغة سياسات للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتقييم قدرات القطاع الخاص على توفير فرص عمل على المدى الطويل.

٥٢ – وتقدم الأمم المتحدة دعما لتطوير قدرات وزارات التعليم في الحكومة الاتحادية الانتقالية و ''أرض الصومال'' و ''بونتلاند''، لإصلاح قطاع التعليم. وسيساهم ذلك البرنامج في بناء قدرات الوزارات المعنية لتخطيط وإدارة وتقديم الخدمات التعليمية على نحو فعال. ومن أجل المساعدة على إقامة علاقات عمل بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وسلطات ''بونتلاند'' في مجال الإعلام، نظم مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال حلقة دراسية مدتها أسبوعان في غاروي، حضرها مسؤولون رفيعو المستوى من الحكومة الاتحادية الانتقالية و ''بونتلاند''.

خامسا – تنفيذ القرار ١٩١٠ (٢٠١٠)

ألف – إنشاء كيان للأمم المتحدة في الصومال وتقليص حجم وجودها في مقديشو

٥٣ – واصلت الأمم المتحدة توسيع نطاق تواجدها في مقديشو عن طريق إيفاد ٦١ بعثة قام بها موظفون دوليون من مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة السلامة والأمن، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويبلغ متوسط وجود الأمم المتحدة في ''أرض الصومال'' ٥٠ موظفا دوليا و ٤٠٠ موظف وطني من موظفي الأمم المتحدة.

٥٤ – وبدعم لوجستي من مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، يقوم مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال حاليا بإنشاء مكتب اتصال متقدم في مقديشو. وجرى استقدام رئيس للمكتب وموظف للشؤون المدنية وسيلتحقان بالعمل بالتناوب، حين

تسمح الظروف الأمنية بذلك. وما زالت أماكن إقامة الموظفين في مقديشو محدودة، برغم الزيادة التي طرأت في الآونة الأخيرة على المساحة المتاحة في مجمع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وفي عدد الأماكن المؤقتة.

٥٥ - وما فتئ مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال يستخدم أماكن المكاتب وخدمات الدعم ومرافق إقامة الموظفين التي يوفرها فريق الأمم المتحدة القطري في هرغيسة وغاروي، ويتوقع مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إنجاز العمل في المرافق الخاصة بمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في كل من الموقعين خلال الشهور القليلة القادمة. وريثما يتم ذلك، فإن حوالي نصف الوظائف الدولية للمكاتب الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في هرغيسة وغاروي مشغولة. وقد شرع مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في إيفاد موظفين إلى هاتين المنطقتين في إطار بعثات قصيرة الأمد لدعم قيام مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال بإنشاء مكتبه الإقليمي.

باء - استعراض الاستراتيجية المتبعة في الصومال ونهج الأمم المتحدة المنسق

٥٦ - وفقا لتوصيات بعثة الاستعراض التي قامت بها فرقة العمل المتكاملة المعنية بالصومال في حزيران/يونيه، ما فتئ التعاون والتنسيق بين مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وفريق الأمم المتحدة القطري يتحسن تحسنا مطردا. وأنشئ في تموز/يوليه فريق لكبار المسؤولين معني بالسياسات المتعلقة بالصومال يتألف من الممثل الخاص للأمين العام ونائبه والمنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية ومدير مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبدأ في عقد اجتماعاته بانتظام منذ ذلك الحين. ويقدم هذا الفريق التوجيه الاستراتيجي لجميع كيانات الأمم المتحدة الموجودة في الصومال بشأن القضايا الأمنية والسياسية والإنمائية والإنسانية.

٥٧ - وأُنشئت أيضا وحدة للتخطيط المشترك في أيلول/سبتمبر لدعم الفريق، وتعزيز الصلة والاتساق اللازمين بين مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وفريق الأمم المتحدة القطري وزيادة فعالية جهودهما المشتركة في الصومال. وقد شرعت وحدة التخطيط المشترك أيضا في التحضير لعملية الإطار الاستراتيجي المتكامل للصومال، التي يتوقع أن تبدأ في مطلع عام ٢٠١١.

٥٨ - وأجرى فريق الأمم المتحدة القطري المزيد من المشاورات بشأن استراتيجيته لمساعدة الصومال التي تبين أنشطة المساعدة المقرر تقديمها في الفترة ٢٠١١-٢٠١٥ في مجال المساعدات الإنسانية والإنعاش والتنمية. وتقوم هذه الاستراتيجية على الخطة الانتقالية للأمم المتحدة (٢٠٠٨-٢٠١٠) وهي متسقة اتساقا وثيقا مع الأولويات الوطنية

المنصوص عليها في برنامج التعمير والتنمية في الصومال. وسيتم استعراض الاستراتيجية في نهاية الفترة الانتقالية في آب/أغسطس ٢٠١١.

٥٩ - وفي غضون ذلك، أعربت فرقة العمل المتكاملة المعنية بالصومال في استعراض أجرته في حزيران/يونيه ٢٠١٠ عن رأي مفاده أن نهج الأمم المتحدة التدريجي من أجل الانتقال إذا أمكن من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة لا يزال صالحا. وأوصى الاستعراض بتعديل أسس القياس المبينة في تقريري المؤرخ ٩ آذار/مارس ٢٠٠٩ (S/2009/132). وأسس القياس المنقحة هي: (أ) الانتهاء من تدريب وتجهيز قوة أمن صومالية متماسكة مع قدرة واضحة وفعالة على القيادة والتحكم، يكون بوسعها تحقيق الاستقرار في مقديشو في البداية؛ (ب) تحقيق الاستقرار في مقديشو على أيدي قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية؛ (ج) قيام الحكومة الاتحادية الانتقالية بإقامة تحالفات ناجحة مع حلفاء دينيين ومن العشائر والميليشيات في مقديشو والمناطق التي ستنشر فيها عملية محتملة لحفظ السلام، لإرساء الأسس وتهيئة المناخ السياسي المواتي لدعم بسط سلطة الحكومة الاتحادية الانتقالية وسيطرتها خارج مقديشو؛ (د) موافقة الجهات الفاعلة الرئيسية في مقديشو ومناطق جنوب ووسط الصومال على نشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة؛ (هـ) بلوغ بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال كامل قوامها قبل تحويلها إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة؛ (و) توفير ما يكفي من القوات والقدرات العسكرية من البلدان المساهمة بقوات.

جيم - تعزيز العملية السياسية

٦٠ - أجرى وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وممثلي الخاص محادثات مستفيضة حول الوضع الراهن في الصومال مع الرئيس شريف في مقديشو خلال زيارتهما للمنطقة في مطلع أيلول/سبتمبر. وفي وقت لاحق، قام ممثلي الخاص بزيارتين لمقديشو لعقد اجتماعات مع الرئيس شريف والمسؤولين الحكوميين. وزار أيضا ''بونتلاند'' و ''أرض الصومال'' حيث التقى مع السلطات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني. ورحب قائدا المنطقتين بوجود مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال.

٦١ - وكثف ممثلي الخاص مشاوراته مع أصحاب المصلحة الإقليميين لمواصلة حشد الدعم لعملية السلام. وشملت هذه المشاورات عقد لقاء مع الرئيس أسياس أفورقي رئيس إريتريا في أسمرة يوم ٥ أيلول/سبتمبر ومع رئيس وزراء ووزير خارجية إثيوبيا في أديس أبابا يوم ١٣ أيلول/سبتمبر.

٦٢ - وقد أعد مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية استراتيجية إقليمية مشتركة تتناول التحديات السياسية والأمنية والإنسانية التي تواجه الصومال. وتهدف الاستراتيجية إلى تعزيز تبادل المعلومات وتنسيق الجهود الجماعية للهيئات المذكورة لدعم الحكومة الانتقالية. وستسهم الاستراتيجية أيضا في تنفيذ اتفاق غالكاكيو الموقع بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وسلطات ''بونتلاند'' وتيسير تنفيذ عملية كمبالا.

دال - التقدم المحرز في تحقيق الانتشار الكامل لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتعزيزها

٦٣ - في أعقاب نشر كتيبة خامسة من أوغندا وكتيبة رابعة من بوروندي، بلغت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال القوام الذي أذن مجلس الأمن لها به وهو ٠٠٠ ٨ جندي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في حين يبلغ قوام الشرطة التابعة للبعثة ٤٠ فردا.

٦٤ - وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، أيد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي القوام الجديد للبعثة، وهو ٠٠٠ ٢٠ جندي، مع القدرات الجوية والبحرية المطلوبة، على أن ينشر على مرحلتين: (أ) في البداية، يضاف ٠٠٠ ٤ جندي في مقديشو؛ (ب) ينشر ٠٠٠ ٨ جندي إضافي من أجل التوسع تدريجيا في مناطق أخرى من الصومال، ولا سيما في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المتحالفة مع الحكومة الاتحادية الانتقالية. وأيد أيضا تعزيز العنصر المدني وعنصر شرطة يضم ٦٨٠ ١ فردا.

٦٥ - ودعا مجلس السلام والأمن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى: إقرار أمور في جملتها المفهوم المنقح للعمليات والقوام الجديد المأذون به لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛ والإذن بمجموعة من تدابير الدعم المحسنة للبعثة، تمول عن طريق الأنصبة المقررة للأمم المتحدة وتوفر للبعثة داخل الصومال وخارجها؛ وفرض حصار بحري ومنطقة لحظر الطيران فوق الصومال؛ وضمان التنفيذ الفعال للجزاءات المفروضة على الجهات التي تعوق تحقيق السلام؛ والتعامل مع مسألة القرصنة قبالة سواحل الصومال بصورة شمولية؛ والتأكيد مجددا على التزامها بنشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في الصومال من خلال تحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة مع وضع جدول زمني لهذا النشر.

٦٦ - وقد اتخذ مجلس الأمن، بعد الإحاطة علما بتوصيات مجلس السلام والأمن، القرار ١٩٦٤ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الذي ينص في جملة أمور على الإذن بنشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ويطلب زيادة قوام البعثة البالغ ٠٠٠ ٨ جندي ليصبح ٠٠٠ ١٢ جندي.

٦٧ - وما زال مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال يقدم مجموعة دعم لوجستي للبعثة. وعلى الرغم من التبرعات السخية للدول الأعضاء، فما زالت هناك ثغرات كبيرة في الموارد تؤثر سلبا على البعثة. ولا تزال الأمم المتحدة غير قادرة على سداد استحقاقات البلدان المساهمة بقوات مقابل المعدات المملوكة للوحدات بسبب التحفظات المرتبطة بمساهمات المانحين في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم البعثة لفائدة عنصرها العسكري. ويظل عدم وجود تمويل كاف يمكن التنبؤ به للبعثة سببا في تقويض قدرتها على تحسين فعالية عملياتها ومن شأنه أن يثني البلدان التي يحتمل أن تساهم بقوات عن عزمها.

٦٨ - وواصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تحسين الظروف المعيشية لقوات البعثة في نيروبي وقواعدها في الصومال. ففي مقديشو، نصب أماكن إقامة جاهزة ومرافق أخرى، فضلا عن منشآت أمنية محيطة. وأحرز تقدم كبير في بناء مرافق الإقامة وغيرها من مرافق الدعم لاستيعاب المزيد من أفراد البعثة.

٦٩ - وقد بنيت المرافق المعدة لاستيعاب موظفي البعثة المدنيين في مقديشو وفقا لمعايير الأمم المتحدة للقوات العسكرية. ومع ذلك، فإن النطاق الحالي لمرافق الأمم المتحدة في مقديشو لا يلبي الحد الأدنى من معايير العمل الأمنية الدنيا. وفي الوقت نفسه، بدأ التخطيط خلال الفترة المشمولة بالتقرير لبناء مقر البعثة الدائم ومستشفى من المستوى الثاني طبقا للمعايير المذكورة.

٧٠ - ويواصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إيصال الإمدادات والمعدات المطلوبة إلى البعثة، إذ يشحن حوالي ٥ ٥٠٠ متر مكعب من المواد شهريا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظم المكتب أكثر من ٦٠ رحلة إجلاء طبي من مقديشو إلى نيروبي وجنوب أفريقيا لأفراد البعثة الجرحى. ونفذ المكتب أيضا حملة اتصال شاملة بهدف تحسين تصورات الجمهور ووسائل الإعلام عن البعثة والمؤسسات الاتحادية الانتقالية، بطرق منها مرفق للتوعية الإعلامية في مقديشو يعمل أيضا بوصفه فريقا ''تحضيريا'' دائما مدمجا دمجا تاما في البعثة.

٧١ - وفي الوقت نفسه، واصل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي المنشأ حديثا تقديم المشورة والمساعدة لمفوضية الاتحاد الأفريقي في تخطيط وإدارة عمليات البعثة.

٧٢ - ومن خلال المشاركة مع البلدان المساهمة بقوات في البعثة، بما في ذلك زيارات التفتيش السابقة للنشر، تدعم الأمم المتحدة جهود الاتحاد الأفريقي من أجل تفادي وقوع خسائر في صفوف المدنيين خلال العمليات الميدانية والحد منها. وفي هذا الصدد، شجع

مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على تعميم مراعاة مشروع المبادئ التوجيهية للاتحاد الأفريقي بشأن حماية المدنيين في بعثات دعم السلام في أنشطة البعثة.

٧٣ - وفي عام ٢٠١٠، انخفضت إصابات أفراد البعثة بسبب الأجهزة الانفجارية اليدوية الصنع بأكثر من ٩٠ في المائة مقارنة بمستوى عام ٢٠٠٩. ومنذ ١ أيلول/سبتمبر، دمرت البعثة ٩٤٣ ٤ قطعة من الذخائر غير المنفجرة وذخائر الأسلحة الصغيرة وثلاثة ألغام مضادة للأفراد و ٤٣ لغما مضادا للدبابات بدعم وتوجيه من الأمم المتحدة.

هاء - تعزيز المؤسسات الأمنية الصومالية ووضع استراتيجية للأمن القومي

السياسات والتنسيق

٧٤ - تعمل الأمم المتحدة على وضع استراتيجية لتطوير قطاع الأمن سوف تشمل مكونات قطاعات محددة هي الأمن والعدالة وسيادة القانون، فضلاً عن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي الوقت نفسه، سيواصل المكتب بناء قدرات اللجنة الأمنية المشتركة بوصفها الهيئة الرئيسية الاستراتيجية والتقنية والصانعة للقرار التي توجه وتنسق عملية تطوير مؤسسات قطاع الأمن في الصومال. ويعتزم المكتب تعزيز الأفرقة العاملة الفنية التابعة للجنة الفنية وتقديم الدعم لإحداث أمانة تنسيقية لها. وبالإضافة إلى الفريقين العاملين الفنيين للجيش والشرطة، اقترحت اللجنة إنشاء فريق عامل فني للتخطيط والبرمجة الاستراتيجيين وفريق عامل فني لشؤون العدالة والإصلاحيات تحت توجيهها ورقابتها. وقد أخذ المكتب زمام المبادرة في صياغة اختصاصات هذين الفريقين العاملين الجديدين لعرضها على الاجتماع القادم للجنة الأمنية المشتركة. وسيتم أيضا إنشاء فرقة عمل معنية بالقرصنة تابعة للجنة.

٧٥ - وفي هذا الصدد، أطلع المكتب مجلس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية الجديد على مهام البعثة ذات الأولوية في الفترة الانتقالية المتبقية في مجال تطوير قطاع الأمن. وينصب اهتمام المكتب على توفير خمس خدمات أساسية في قطاع الأمن والعدالة بالصومال، وهي: (أ) تقديم الدعم الاستشاري الاستراتيجي؛ و (ب) تسهيل وتنسيق المساعدة الدولية؛ و (ج) الدعوة إلى تعبئة الموارد عن طريق الصندوق الاستئماني لمؤسسات القطاع الأمني الصومالية وتعزيزها؛ و (د) تعزيز فعالية الشراكات والتآزر مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأوروبي والمنظمات الثنائية المعنية والمجتمع المدني والبرلمان؛ وأخيرا (هـ) تعقب ورصد التقدم المحرز في تطوير قطاع الأمن والعدالة وفقا لعملية السلام في الصومال. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، نظمت وحدة الشرطة التابعة للمكتب بالاشتراك مع البعثة اجتماعا للفريق العامل الفني للشرطة للتناقش

مع وزير الدفاع في الحكومة الاتحادية الانتقالية والجهات المانحة الرئيسية في نيروبي بشأن احتياجات الشرطة الصومالية من أجل بناء قدراتها، بما في ذلك دفع الرواتب.

الجيش

٧٦ - واصل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال تقديم المساعدة للحكومة الاتحادية الانتقالية في تطوير قواتها المسلحة وفقا للاستراتيجية الصومالية للأمن القومي. ويواصل المكتب أيضا، من خلال اجتماعات اللجنة الأمنية المشتركة والفريق العامل الفني العسكري وأصحاب المصلحة الرئيسيين، التركيز على وضع برامج أساسية ومتخصصة لتدريب قوات الأمن الوطنية داخل الصومال في إطار الخطة الوطنية لتحقيق الاستقرار الأمني. وتحقيقا لهذه الغاية، يتواصل بذل الجهود، بدعم من المجتمع الدولي، لإعادة بناء الهياكل الأساسية في معسكر التدريب الأساسي ''الجزيرة'' بمقديشو.

٧٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب تسهيل أعمال الفريق العامل الفني العسكري. ويجري ذلك من خلال تتبع ورصد تنفيذ قرارات اللجنة الأمنية المشتركة على أساس الأولويات الواردة في الخطة الاستراتيجية للفريق العامل الفني العسكري التابع لها. ولا يزال هناك عدد من التحديات الهامة أمام بناء قوات الأمن الوطنية الصومالية. وتشمل هذه التحديات التكامل العسكري وضمان استمرار دفع الرواتب والتعامل مع الجنود الأطفال وتنسيق الدعم الدولي في مجالي المشورة والتدريب لقوات الأمن الوطنية الصومالية.

الشرطة

٧٨ - واصلت الأمم المتحدة دعم تطوير قوة شرطة محترفة وخاضعة للمساءلة في مقديشو. ففي أيلول/سبتمبر، أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالاشتراك مع المنتدى الأفريقي للرقابة المدنية على أعمال حفظ الأمن، تدريبا للجنة الاستشارية للشرطة الموجود مقرها بمقديشو في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا، لزيادة فهم الرقابة على أعمال الشرطة وحقوق الإنسان ومعايير حفظ الأمن.

٧٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حضر ٦٠ ضابطا، من بينهم ١٠ في المائة من النساء، دورة تدريبية للضباط ذوي الرتب المتوسطة اشتركت في تنظيمها قوة الشرطة الأوغندية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كمبالا. وركزت الدورة على الجوانب الإدارية لعمل الشرطة، بما في ذلك الإدارة المالية والمشتريات وإدارة الأصول والموارد البشرية وإدارة الأنشطة التدريبية واللوجستيات وإدارة أسطول المركبات.

٨٠ - وخلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، بدأ المكتب، بتمويل من حكومة اليابان وبالشراكة مع وحدة الشرطة المدنية في بعثة الاتحاد الأفريقي ومديرية قوة الشرطة الصومالية، برنامجا تدريبيا على التقنيات الأساسية للشرطة في كلية الشرطة الوطنية بجيبوتي، وذلك لمدة ثلاثة أشهر لفائدة ٥٠١ من المجندين الجدد في القوة، منهم ٢٥ في المائة من النساء. وكان الهدف الرئيسي من ذلك التدريب هو تحسين المهارات والقدرات المهنية لقوة الشرطة الصومالية على أساس أفضل الممارسات الدولية.

٨١ - وواصل الفريق العامل الفني للشرطة التابع للجنة الأمنية المشتركة عقد اجتماعات لمتابعة قرارات وتوجيهات اللجنة. ففي اجتماع ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، اتفق على أن يوائم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب دفع مرتبات أفراد قوة الشرطة الصومالية عن طريق نظام للرصد بالتعاون الوثيق مع القوة. وأوصى الاجتماع أيضا بمراعاة الحاجة إلى صياغة واضحة لهيكل إدارة التغييرات التنظيمية للقوة. وفي الوقت نفسه، جدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كتاب الموافقة مع القوة للاستمرار في دعم تكاليف تشغيل مرافق الشرطة الرئيسية، لتمكين ضباط الشرطة المدربين من الاضطلاع بمسؤولياتهم.

مكافحة الألغام

٨٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمم المتحدة دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية في تعزيز القدرة على كشف الذخائر المنفجرة والألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب والتوعية بمخاطرها. وشمل ذلك التدريب المستمر على تقنيات الكشف ودورة لمدة أربعة أيام بشأن الإسعافات الأولية لفائدة ٥٧ فردا. وبالتعاون مع الأفرقة الأوغندية للتخلص من الذخائر المتفجرة، دمرت الأفرقة الحكومية ٧٩ قطعة من الذخائر غير المنفجرة في مقديشو. وأنهى ما مجموعه عشرون شرطيا دورة لتدريب المدربين حول التوعية بمخاطر الألغام الأرضية والمتفجرات.

العدالة والإصلاحيات

٨٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأ المكتب عملية التخطيط لإقامة وحدة معنية بالإصلاحيات والعدالة وسيادة القانون لتعزيز نظام العدالة الجنائية والإصلاحيات في جميع أنحاء الصومال. وستعين هذه الوحدة المؤسسات الاتحادية الانتقالية على صياغة السياسات وإنفاذ القوانين والأنظمة الجنائية. وبالإضافة إلى ذلك، أعد المكتب الاختصاصات اللازمة لإنشاء فريق عامل معني بالعدالة والإصلاحيات يكون تابعا للجنة الأمنية المشتركة من أجل مناقشة وتحليل ورصد تنفيذ المساعدة الدولية لتحسين العدالة وسيادة القانون في الصومال.

وفي الوقت نفسه، أعد المكتب الاختصاصات اللازمة لاستعراض نظام العدالة والإصلاحيات في الصومال المقرر إجراؤه في الربع الأول من عام ٢٠١١.

٨٤ - وما زالت خدمات المساعدة القانونية تقدم بدعم من الأمم المتحدة في جميع أنحاء الصومال. ففي مقديشو، استفاد ١٣٩ شخصا من هذه الخدمات، مما أدى إلى تبرئة وإطلاق سراح ٤٩ شخصا من المحتجزين، بمن فيهم مشردون داخليا وأفراد من الأقليات كانوا محتجزين في السجن المركزي لمقديشو أو رهن الحبس الاحتياطي. وبحلول نهاية أيلول/سبتمبر، أنهت جامعة ''بونتلاند'' التابعة للدولة والمدعومة من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجا تدريبيا دام ستة أشهر لفائدة ٢٥ من القضاة العاملين وموظفي الدعم والمدعين العامين، بمن فيهم ١٧ من القضاة المعينين حديثا، في حين قدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الدعم لصياغة قوانين عن مكافحة القرصنة ونقل السجناء. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضا، وافق مجلس القضاء الأعلى في ''بونتلاند'' على مدونة قواعد سلوك للمحامين والقضاة والمدعين العامين وكتاب العدل.

٨٥ - وظل السجناء يعانون من ظروف قاسية ومعرضين للموت في جميع أنحاء البلاد. وما زالت عائلات المعتقلين وعشائرهم تطالب بدفع تكاليف السجن. وانتهت الأمم المتحدة من إصلاح سجن هرغيسة لكي يمتثل للمعايير الدولية واستأنفت العمل بنظام ملابس السجن بعد توقف دام ٣٠ سنة. وفي ''بونتلاند''، استفاد ما مجموعه ١٦٢ من موظفي السجون و ٢٠٠ من موظفي الإصلاحيات في أرض الصومال من برامج تدريبية أعدتها الأمم المتحدة.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٨٦ - يسعى المكتب في هذا المجال إلى جلب خبرات إضافية من أجل دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية في اتخاذ تدابير منسقة للتصدي لمشكلة المقاتلين/المنشقين الانتقاليين بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وغيرها من المنظمات المنفذة. وفي الوقت نفسه، ينظر المكتب أيضا في الخيارات المتاحة لإنشاء نظام قاعدة بيانات لجمع وتحليل وإدارة المعلومات، في إطار أنشطته التخطيطية لجهود الوساطة الجارية ومن أجل وضع برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المستقبل. وفي أعقاب القرارات التي اتخذتها اللجنة الأمنية المشتركة، سيتم إنشاء فرقة عمل بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تابعة لفريق اللجنة العامل المعني بالتخطيط والبرمجة الاستراتيجيين.

واو – أنشطة المساعدة الإنسانية والإنعاش والتنمية

٨٧ – في أيلول/سبتمبر، أطلقت الحملة الوطنية لأيام التحصين ضد شلل الأطفال في مقديشو. وتم توفير التدريب في غالكايو ومقديشو لشركاء الأمم المتحدة الذين وزعوا لقاحات على ٧٩ مرفقا من مرافق التبريد. ولم تسجل أي حالة شلل أطفال في الصومال منذ آذار/مارس ٢٠٠٧.

٨٨ – وفي الفترة من أيلول/سبتمبر إلى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، استفاد حوالي ٠٠٠ ٦٥٠ طفل دون الخامسة وأكثر من ٠٠٠ ٣٤٠ امرأة في سن الإنجاب من أيام صحة الطفل. ووفرت خدمات الرعاية الصحية الأولية على بعد كيلومتر ونصف من مستوطنات المشردين داخليا على طول ممر أفغوي. وقُدم الدعم لمستشفيات رئيسية من أجل توفير خدمات الطوارئ بما في ذلك الرعاية التوليدية الطارئة في سبع مناطق في جنوب ووسط الصومال، وتلقى ١ ١٠٠ من الأخصائيين الصحيين التدريب. ووُفرت أيضا الأدوية الأساسية واللقاحات والمعدات الأساسية لشبكة تضم ٨٠٠ مركز صحي وعيادة لصحة الأم والطفل في جميع أنحاء الصومال، تقدم خدماتها لمليونين ونصف المليون من الأشخاص.

٨٩ – وفي مقديشو، زود برنامج الأغذية العالمي ٠٠٠ ٥٢٠ شخص بمساعدات غذائية منتظمة. وفي ضوء الزيادة العامة في الحبوب المتوافرة بجنوب ووسط الصومال، قلص البرنامج حجم برنامجه في مقديشو اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر مع التركيز على برامج تحضير وتسليم الوجبات الطازجة والتغذية التكميلية المحددة الهدف وإغاثة المشردين داخلياً لفائدة ٠٠٠ ٢٧٠ شخص.

٩٠ – وواصلت الأمم المتحدة وشركاؤها سد الثغرات في إدارة تدابير معالجة سوء التغذية الناجم عن تعليق أنشطة برنامج الأغذية العالمي في جنوب ووسط الصومال. وظلت نسبة التغطية ٦٠ في المائة من جميع الأطفال المتضررين. وبحلول نهاية أيلول/سبتمبر، التحق ما يقرب من ٠٠٠ ١٣٨ طفل بمراكز معالجة سوء التغذية في وسط وجنوب الصومال، في حين استفاد ٠٠٠ ٨٠ طفل من زيادة فرص الحصول على خدمات مراكز التغذية التكميلية الشهرية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت مجموعات خدمات التغذية الأساسية لأكثر من ٥٠٠ مركز تغذية في جميع أنحاء البلاد.

٩١ – وواصلت الأمم المتحدة توفير المياه المعالجة بالكلور لأكثر من ٠٠٠ ٤٨٠ من المشردين داخليا والمجتمعات المحلية الحضرية في أفغوي ومقديشو. وجرى التخزين المسبق

للوازم المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية تحسبا لاندلاع وباء الكوليرا في مناطق غيدو وباي وجوبا ديكسي وجوبا هوسي.

٩٢ - ووزعت الأمم المتحدة ما يزيد على ٥٠٠ ١٨ نسخة من الكتب المدرسية في منطقتي باي وباكول لفائدة ٦٥٣ ٢٣ طفلاً، منهم ٠١٣ ٨ من الفتيات. وانتهي من بناء ١٤ فصلا دراسيا في مستوطنات المشردين داخليا في بوساسو، وسيستفيد منها ١٢٠ ١ طفلا. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأمم المتحدة شيدت ٣٦ فصلا دراسيا تقليديا مزودا بمرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في ٢٠ مدرسة تستضيف مشردين داخليين في جنوب ووسط الصومال، وتتيح أماكن تعلم تراعي احتياجات الطفل لفائدة ٦٣٣ ٤ من أطفال المدارس، منهم ٥٣٦ ١ من الإناث. وأتيحت إمكانية الحصول على التعليم عن طريق مدارس تعمل في إطار حالة الطوارئ لفائدة ٠٠٠ ٧٦ طفل في سن الدراسة في مقديشو وممر أفغوي.

٩٣ - وأبلغ أكثر من ٠٠٠ ٩٦ شخص برسائل للتوعية بخطر الألغام في جميع أنحاء الصومال. ونظمت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام أيضا دورات تدريبية للتوعية بمخاطر الألغام والمتفجرات لفائدة ٢٦ منظمة غير حكومية محلية ودولية في مقديشو وممر أفغوي. ودمرت جهات فاعلة في مجال المساعدة الإنسانية لإزالة الألغام ١٧ لغما مضادا للأفراد و ٤١ لغما مضادا للدبابات و ٥٨٦ ٥ قطعة من الذخائر غير المنفجرة وذخائر الأسلحة الصغيرة في جميع أنحاء الصومال منذ ١ أيلول/سبتمبر.

٩٤ - وسعيا لبناء قدرات الحكومات المحلية على تقديم الخدمات، أنجزت عمليات تقييم لقدرات إدارات بنادير ومدينة مقديشو ووزارة الداخلية في الحكومة الاتحادية الانتقالية. وأنجزت مجموعة من أشغال الإصلاح، تشمل ثلاث مدارس ومرفقين طبيين وسوقين ومركزا للتدريب المهني للمرأة وملعبا رياضيا ومكاتب لشؤون المقاطعات في ست مقاطعات بمقديشو. واكتمل العمل في تشرين الأول/أكتوبر في جميع المشاريع ذات الأولوية في عام ٢٠٠٩، لفائدة أكثر من ٠٠٠ ١٣٩ شخص.

٩٥ - وواصلت الأمم المتحدة تحسين الأمن الغذائي لسكان الصومال. فعلى مدى الأشهر الثلاثة الماضية، وزعت بذور وأسمدة في جنوب الصومال، وتلقى ٦٠٠ ٤ مزارع تدريبا على الممارسات الزراعية وتم تحصين حوالي مليونين ومائتي ألف من الحيوانات أو علاجها. وفي ''أرض الصومال'' و ''بونتلاند''، تلقى موظفو ١٣ وزارة تنفيذية التدريب على إدارة شبكات المياه، في حين انتهي من بناء قنوات بطول ١٥٥ كيلومترا في جنوب الصومال. وبالإضافة إلى ذلك، انتهت الأشغال في ٩ أسواق ومذبحين. وفي جنوب ووسط الصومال،

تنفذ الأمم المتحدة ما يزيد على ١٣ مشروعا محليا يوفر فرص عمل مؤقت لفائدة ٠٠٠ ٢٣ شخص (منهم ٤٢ في المائة من الإناث).

سادسا – ملاحظات/توصيات

٩٦ – أرحب بتعيين محمد عبد الله محمد رئيسا جديدا لوزراء الصومال وبتعيين أعضاء الحكومة الجديدة. وأحث المؤسسات الاتحادية الانتقالية على أن تركز الآن على إنجاز عملية وضع الدستور بطريقة تشمل جميع الأطراف وعلى الوفاء بأهداف الانتقال السياسي المقرر أن يكتمل في آب/أغسطس ٢٠١١. وإلى جانب إشراك أهل السنة والجماعة في عملية السلام وفي الحكومة، أحث الحكومة الاتحادية الانتقالية على تكثيف جهودها لإقناع الجماعات المعارضة الأخرى على إلقاء أسلحتها والعمل من أجل السلام.

٩٧ – ولا يزال المقاتلون الأجانب والمفسدون الآخرون الذين ينتفعون بحالة الفوضى في الصومال يشكلون تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار في البلد. وأحث الدول الأعضاء على مواصلة التعاون مع الأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمنظمات الإقليمية الأخرى في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٩٠٧ (٢٠٠٩) الذي فرض عقوبات على الذين يقوضون جهود السلام.

٩٨ – ولا يزال الأمن يشكل وحده التحدي الأشد حرجا أمام المؤسسات الاتحادية الانتقالية. فوجود المقاتلين المتطرفين الأجانب في الصومال يذكِّر دوما بالخطر الكبير المتمثل في أن القرن الأفريقي ماض بشكل سريع في أن يصبح الجبهة المقبلة في الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي. ولذا فإنني أناشد المجتمع الدولي أن يقدم على سبيل الاستعجال دعما عسكريا وماليا ولوجستيا وغيره من أشكال الدعم إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية وإلى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي في ما يبذلونه من جهود لمعالجة الوضع في الصومال.

٩٩ – وأشيد بالدور المهم الذي يواصل الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أداءه في سبيل إيجاد حل دائم للأزمة في الصومال. وأحيي في هذا الصدد بشكل خاص البلدين المساهمين بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي، وهما أوغندا وبوروندي، وخصوصا لما تبديه القوات من شجاعة وتصميم كبيرين في أجواء محفوفة بمصاعب ومخاطر بالغة. وينبغي أن تكون التضحيات الهائلة التي تقدمها بعثة الاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات في الصومال مصدر إلهام يشجع المجتمع الدولي الأوسع على القيام بالمزيد لإحلال السلام والاستقرار في ذلك البلد.

١٠٠ - وقد ذكرت في تقريري الأخير أن النقصان الكبير في الموارد الذي تواجهه بعثة الاتحاد الأفريقي ما زال يؤثر بشكل سلبي على فعاليتها وربما أدى إلى تثبيط عزيمة بلدان يحتمل أن تسهم بقوات. وإني أرحب باتخاذ مجلس الأمن في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر قرارا بالموافقة على زيادة قوام بعثة الاتحاد الأفريقي من ٠٠٠ ٨ جندي إلى ٠٠٠ ١٢ جندي وفق ما طلبه الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وأحث على النظر في رفع مستوى حزمة الدعم المقدمة إلى البعثة لتطابق مستويات الدعم المقدمة إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

١٠١ - وأسجل علمي بدعوة مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مجلس الأمن إلى تأكيد التزامه بنشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في الصومال من خلال نقل تبعية بعثة الاتحاد الأفريقي والقيام على سبيل الاستعجال بوضع جدول زمني لهذا النشر. ومع أن هذا النهج لا يزال صالحا، فمن المهم التقيد بالمعالم المرجعية المبينة في هذا التقرير قبل وضع أي جداول ومنية. ولهذا سيكون من المفيد أن تقوم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأوروبي والشركاء الرئيسيون المساهمون في استعادة السلام والاستقرار في الصومال بالعكوف سويا على إجراء تقييمات منتظمة للحالة في الميدان والتقدم المحرز في سبيل بلوغ المعالم المرجعية المعدلة من أجل اتباع نهج تدريجي نحو التحول المحتمل من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة.

١٠٢ - وما زال القلق يساورني إزاء آثار النزاع على المدنيين وأدعو جميع الأطراف إلى ضمان حمايتهم وأذكرهم بمسؤوليتهم عن توفير الحماية. وأدين قيام المتطرفين بشن هجمات من المناطق الآهلة بالسكان وأطالبهم بوضع حد لتلك الهجمات. كما أدعو جميع أطراف النزاع إلى احترام المبادئ الإنسانية، والسماح بتوصيل المساعدة إلى من هم في أشد الحاجة إليها من السكان. وأدعو الجهات المانحة إلى مواصلة تقديم دعمها الحيوي إلى سكان الصومال.

١٠٣ - وأكرر تأكيد التزامي بضمان أقصى قدر من التنسيق في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في الصومال، تمشيا مع سياستي الداعية إلى التكامل بين عمليات الأمم المتحدة. وأعتزم إعداد مقترحات بشأن وجود متكامل للأمم المتحدة لكي يستعرضها مجلس الأمن في الأشهر القليلة القادمة.

١٠٤ - وأخيرا، أود أن أعرب عن بالغ تقديري لممثلي الخاص لتفانيه والتزامه بالمضي قدما في قضية السلام والمصالحة الوطنية في الصومال. وأشيد أيضا بالرجال والنساء العاملين في الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ذات الصلة، فضلا عن أعضاء الدوائر الإنسانية غير الحكومية الذين يواصلون العمل في ظل ظروف صعبة. وأدعو الشعب الصومالي والمجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم لممثلي الخاص ومكتبه. وفوق كل شيء، أدعو جميع الصوماليين إلى الاستفادة من وجود بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ومن الجهود الدولية الأخرى في مساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية على تحقيق استقرار البلد وإعادة بنائه.